

Distr.: General
7 September 2016
Arabic
Original: English



مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين*

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٢٧٤ (٢٠١٦) اللذين طلب إلي بموجبهما تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- ٢ - ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان منذ صدور تقرير المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/70/924-S/2016/532)، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان. ويتضمن التقرير أيضا موجزا عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

ثانيا - التطورات ذات الصلة

- ٣ - أسهمت التوترات بين رئيس أفغانستان، أشرف غني، والرئيس التنفيذي، عبد الله

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦؛ وقد صدرت سابقا تحت الرمز

.A/70/1033-S/2016/768



الرجاء إعادة استعمال الورق

161116 161116 16-14928 (A)



عبد الله، واستمرار التحديات الأمنية والضغط المتزايدة من جماعات المعارضة السياسية في زيادة التقلبات. وأكد البرلمان تعيينين رئيسيين شملاً وزير الدفاع ومدير الأمن الوطني، فزود بذلك ولأول مرة الحكومة بقائمة كاملة من المسؤولين المعنيين بشؤون الأمن في مجلس الوزراء منذ إنشائه قبل عامين تقريبا. وأمنت أفغانستان التمويل الدولي لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى عام ٢٠٢٠. وواجهت قوات الأمن مخاطر كبيرة في جميع أنحاء البلد في خضم المواجهات المستمرة مع طالبان، التي أسفرت عن إصابات في صفوف المدنيين في أعلى مستوى منذ أن بدأت الأمم المتحدة توثق بصورة منهجية موجات التشريد الجديدة في عام ٢٠٠٩. وفي الوقت نفسه، ظلت آفاق الدخول في عملية سلام ممكنة مع طالبان محدودة. وواصلت الحكومة أعمالها التحضيرية لمؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، المقرر عقده في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، بما في ذلك الإطار الوطني الأفغاني للسلام والتنمية. وتحققت مكاسب ملموسة في تنفيذ جدول أعمال مكافحة الفساد.

ألف - التطورات السياسية

٤ - ازدادت التوترات داخل الحكومة إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١١ آب/أغسطس، وجّه الرئيس التنفيذي انتقادات علنا لما اعتبره مشاورات غير كافية أجراها الرئيس بشأن التعيينات الرئيسية والتنفيذ غير الكامل للاتفاق المنشئ لحكومة الوحدة الوطنية. وشملت هذه التعيينات تعيين الرئيس السابق للجنة الانتخابية المستقلة، أحمد يوسف نورستاني، سفيراً في إسبانيا، وتعيين المستشار الأقدم للرئيس بشأن الاتصالات الاستراتيجية، نادر نادري، رئيساً للجنة المستقلة المعنية بالإصلاح الإداري والخدمة المدنية، وأعلن عن هذين التعيينين في ٩ تموز/يوليه و ٩ آب/أغسطس على التوالي. واجتمع الزعيمان في ١٧ آب/أغسطس لغرض الاستماع إلى الرئيس التنفيذي الذي أعرب عن شواغله. ومن المتوقع عقد مزيد من الاجتماعات.

٥ - وقبل التصدع السياسي بين الرئيس والرئيس التنفيذي، واجهت الحكومة مشاكل أثارها زعماء المعارضة السياسية الذين ادعوا أن الاتفاق المنشئ لحكومة الوحدة الوطنية ستنتهي مدة صلاحيته في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أي بعد مضي عامين على توقيعه في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وعدم إجراء إصلاحات انتخابية وانتخابات برلمانية وانتخابات مجالس الولايات، وعدم انعقاد اللويا جيرغا لاعتماد التعديلات الدستورية. وكان من بين هؤلاء الزعماء الرئيس السابق حامد كرزاي وعضو بارز من مجلس الحماية والاستقرار في أفغانستان المعارض، عمر دودزاي، اللذين أكدا ضرورة انعقاد اللويا جيرغا.

٦ - وحدثت بعض الاحتجاجات العامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير شارك فيها شخصيات معارضة. وفي ٢٢ تموز/يوليه، نُظمت مظاهرة في ولاية خوست أفادت التقارير أنه شارك فيها ٧ ٠٠٠ مُحتجًا طالبوا بحل الحكومة وعقد لويبا جيرغا لتعيين حكومة جديدة. وفي ٢٣ تموز/يوليه، تظاهر الطائفة الإثنية هازارا في مدينة كابل ضد مسار مشروع لتهيئة الهياكل الأساسية لشبكة الكهرباء. وعلى إثر استهداف منفذي تفجير انتحاري لمسيرة المتظاهرين في آذار/مارس، مما أسفر عن مقتل ٧٣ مدنيا وإصابة ٢٩٣ آخرين، نُظّم حفل التعزية في ٢٥ تموز/يوليه وشارك فيه الرئيس السابق كرزاي والعديد من المسؤولين الحكوميين السابقين. وأصبح موقع التفجير الانتحاري مكانا يتجمع فيه المحتجون ضد الحكومة. وفي ٢٩ تموز/يوليه، أصدر قادة مظاهرة ٢٣ تموز/يوليه بيانا تعهدوا فيه بتنظيم مزيد من الاحتجاجات ما لم تلبّ الحكومة طلباتهم.

٧ - ونُظمت احتجاجات في الفترة من ٢٧ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس في ولايات فرياب، وقندهار، وناغارهار بشأن مسائل تتعلق بأداء الحكومة، وانعدام الأمن، والتعيينات الرسمية. وفي ١ آب/أغسطس، هدد ناشطو الطائفة العرقية الطاجيكية بتنظيم احتجاجات وموكب في ١ أيلول/سبتمبر لإعادة دفن زعيم طاجيكي تلقى السلطة مدة وجيزة في عام ١٩٢٩. وتلقى الناشطون الدعم من الرئيس التنفيذي؛ ومن زير الداخلية السابق، زرار أحمد مُقبل عثمانى؛ وحاكم ولاية بلخ بالنيابة، محمد عطا نور.

٨ - ولا تزال المجموعات المسلحة التي تدعي ارتباطها بمسؤولين حكوميين لهم قواعد نفوذ قوية في الشمال، ولا سيما المرتبطتين منهم بالحزبين السياسيين تونبيش ملّي والجامعة الإسلامية، لا تزال تغذي حالة انعدام الأمن. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، عقب توجيه اتهامات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في ولاية فارياب ارتكبتها الميليشيات تعلن الولاء لحزب جونبيش ملّي، أمر الرئيس غني بإجراء تحقيق وكلف الزعيم الجومبيشي، النائب الأول للرئيس عبد الرشيد دوستم، بوقف عملياته العسكرية والعودة إلى مدينة كابل.

٩ - وأحرز تقدم في التعيينات في المناصب العليا. وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أكد مجلس النواب التابع للجمعية الوطنية تعيين معصوم ستانيكزاي مديرا لمديرية الأمن الوطنية وعبد الله خان حبيبي وزيرا للدفاع، مُزودا بذلك الحكومة الحالية ولأول مرة بقائمة كاملة من المسؤولين المعنيين بشؤون الأمن في مجلس الوزراء. ولا تزال المناصب الهامة يشغلها مسؤولون يعملون بالنيابة، بما في ذلك وزير المناجم والنفط، ورئيس المديرية المستقلة للحكم المحلي، وحاكمي ولايتي بلخ ونورستان.

١٠ - وعين الرئيس غني عدة مستشارين للرئاسة استجابة للنداءات الداعية إلى تعيينات أكثر شمولا. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، عُيّن الرئيس غني فاروق ورداك، الوزير السابق للتعليم في حكومة الرئيس السابق كرزاي، مستشارا أقدم لشؤون الولايات، وعيّن في ٢٨ تموز/يوليه محمد ألماس زاهد، وهو عضو في البرلمان من ولاية باروان، مستشارا أقدم لشؤون التضامن الوطني. وفي ٢ آب/أغسطس، عُيّن أبو حسين ياسر، زعيم الحركة الإسلامية الشعبية التابعة لحزب أفغانستان السياسي، وهو تجمع ذو أغلبية شيعية، عُيّن مستشارا للرئيس للمسائل الأمنية، بينما عُيّن في ٩ آب/أغسطس حميد الله فاروقي، وزير النقل والطيران المدني السابق في حكومة الرئيس السابق كرزاي، عُيّن عميد جامعة كابل. وفي ١٤ آب/أغسطس، عُيّن الأستاذ عبد الحليم، المنتسب لمجلس الحماية والاستقرار في أفغانستان بقيادة عبد الرسول سياف، مستشارا للرئيس للشؤون القبلية.

١١ - وأحرز تقدم تدريجي في الإصلاحات الانتخابية التي ستسبق الانتخابات في المستقبل، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المنشئ لحكومة الوحدة الوطنية. وعلى إثر عدم توصل لجنة مشتركة تابعة للجمعية الوطنية إلى حل الخلافات بشأن مرسوم يتعلق بالهيئات الإدارية الانتخابية، كان رفضه مجلس النواب في ١٣ حزيران/يونيه ووافق عليه مجلس الشيوخ في ٢٨ حزيران/يونيه، دخلت الهيئة التشريعية في العطلة الصيفية في ٢١ تموز/يوليه. ومع مراعاة وضع المرسوم المذكور، اجتمع الرئيس والرئيس التنفيذي مع أعضاء المجتمع الدولي في ١٤ تموز/يوليه، وكررا تأكيد التزامهما بتنفيذ الإصلاحات الانتخابية وإجراء الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس الولايات. وفي رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه، أشارت اللجنة المستقلة المعنية بالإشراف على تنفيذ الدستور على الحكومة بأنه يمكنها أن تصدر مرسوما جديدا بدون إحالته إلى الجمعية الوطنية خلال السنة الأخيرة من الفترة التشريعية. وواصلت الحكومة العمل على إعداد مشروع مرسوم يميز لها القيام ببعض الإصلاحات الانتخابية والأعمال التحضيرية من أجل المضي قدما في عملها.

١٢ - وظلت آفاق المحادثات بين الحكومة وحركة طالبان محدودة جدا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، في الوقت الذي ركز فيه زعيم طالبان الجديد، الملا هيبه الله أخونزادا، جهوده على توطيد سلطته وعلى العمليات القتالية. ولم ترد أي تقارير عن انشقاق كبير في حركة طالبان بعد تغيير القيادة. وفي خطاب بمناسبة انتهاء شهر رمضان في ٦ تموز/يوليه، دعا الرئيس الطالبان إلى الانضمام إلى عملية السلام والمصالحة. وفي ١٤ تموز/يوليه، ذكر المتحدث باسم الرئاسة الأفغانية أنه لا يجري التخطيط لعقد اجتماع سادس لفريق التنسيق الرباعي المعني بعملية السلام والمصالحة الأفغانية، المؤلف من أفغانستان، والصين، وباكستان،

والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوقت نفسه، أذى وفد من الطالبان زيارة إلى شينغدو، الصين، يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه.

١٣ - وأفادت التقارير أن محادثات السلام بين الحكومة الأفغانية والحزب الإسلامي قلب الدين تعثرت في البتّ في قضايا مثل الجدول الزمني لانسحاب القوات الأجنبية و ضمانات الأمن والتمثيل السياسي للحزب. وفي الرسالة التي وجهها زعيم الحزب الإسلامي قلب الدين حكمتيار، في ٣ تموز/يوليه، ذكر أنه أصدر تعليمات لمقاتليه بعدم مهاجمة قوات الأمن الأفغانية إلا في حالة الدفاع عن النفس.

١٤ - وأحرز المجلس الأعلى للسلام تقدما في وضع هيكله واستراتيجيته الجديدين، اللذين عرضهما على المجتمع الدولي في ١ آب/أغسطس. وأجريت مشاورات بشأن مشروع الاستراتيجية الأفغانية للسلام والمصالحة مع ممثلي المجتمع المدني بما في ذلك المنظمات النسائية، وذلك تعريزا لتنفيذ الحكومة لخطة العمل الوطنية الأفغانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المتعلق بالمرأة والسلام والأمن. ووافقت الجهات المانحة على تقديم التمويل المؤقت للمجلس حتى نهاية أيلول/سبتمبر.

١٥ - ويسّرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عدة أنشطة لدعم مبادرات السلام المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٠ تموز/يوليه، شارك نحو ٢٢٥ ممثلا من الحكومة المحلية والمجتمع المدني، فضلا عن علماء الدين من الولايات في مجلس للسلام دعت إليه السلطات المحلية بدعم من البعثة، عُقد في مدينة بل خُمري في ولاية بغلان. وقرر المشاركون العمل من أجل السلام في ولاياتهم. وفي ٩ آب/أغسطس، استضافت البعثة مؤتمرا إقليميا بشأن دور الشباب في عملية السلام، حضره ٤٠ ممثلا للشباب من ولايات سامانغان، وبلخ، وسربل، وجاوزجان. واعتمد المشاركون إعلانا يدعو الحكومة والمجتمع الدولي إلى إشراك الشباب في عملية السلام وإلى عقد مؤتمر وطني للشباب لمناقشة مبادرات السلام.

باء - الأمن

١٦ - لا تزال الحالة الأمنية شديدة التقلب بسبب مواصلة طالبان عملياتها المكثفة. ومنذ الهجوم الذي شنته الحركة في فصل الربيع في ١٢ نيسان/أبريل، وقعت اشتباكات مسلحة قوية باستمرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت طالبان عملياتها من أجل إضعاف السيطرة الحكومية في الولايات الرئيسية، بغلان وقندز وتخار في المنطقة الشمالية الشرقية، وفي ولايتي فرياب وحوزجان في المنطقة الشمالية، وهلمند، وقندهار، وأوروزغان في المنطقة

الجنوبية، بما في ذلك المحاولات الرامية إلى الاستيلاء على المراكز الإدارية المحلية وقطع طرق الإمداد الرئيسية.

١٧ - وفي الفترة ما بين أيار/مايو وتموز/يوليه، ازداد عدد المواجهات المسلحة بنسبة ١٤,٧ في المائة بالمقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة، وبنسبة ٢٤ في المائة عما كان عليه خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٥. وبعد انخفاض طفيف خلال فترة شهر رمضان من ٧ حزيران/يونيه إلى ٦ تموز/يوليه، استعاد هجوم طالبان زخمه بعد ١٩ تموز/يوليه، عندما استولى لفترة وجيزة على المراكز الإدارية المحلية في كانشين وسانغين (ولاية هلمند)، وكوش تيبا (ولاية جوزجان) وداهانان إيغوري (ولاية باغلان)، وداشت - آرشي، وخاناباد ووقالا إيزال (ولاية كندوز) وخواجاغار (ولاية تخار)، واستمرار الضغط على عاصمة ولاية هلمند، لشقر جاه. وعلى الرغم من أن قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية استعادت السيطرة على معظم مراكز الولايات، لا تزال هذه المواقع ترزح تحت ضغوط كبيرة، لا سيما في الجنوب والشمال الشرقي.

١٨ - وفي الفترة ما بين ٢٠ أيار/مايو و ١٥ آب/أغسطس، سجلت الأمم المتحدة ٩٩٦ ٥ حادثاً أمنياً في جميع أنحاء البلد، أي زيادة بنسبة ٤,٧ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٥، ونقصاناً بنسبة ٣,٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤. وتمشيا مع الاتجاهات السابقة، شكّلت الاشتباكات المسلحة غالبية الحوادث الأمنية إذ بلغت نسبتها ٦٢,٦ في المائة، وتلتها الحوادث المنطوية على استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة بنسبة ١٧,٣ في المائة. وظلت المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية تتأثر بغالبية الحوادث الأمنية في البلد بنسبة ٦٨,١ في المائة من مجموع الحوادث المسجلة خلال هذه الفترة. كما واصلت العناصر المناوئة للحكومة هجماتها غير النظامية للتأثير عن طريق عمليات الاختطاف والترهيب والاعتقال. وفي المجموع، شهدت الفترة من ٢٠ أيار/مايو إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٦٨ اغتيالا، منها ٤٠ محاولة اغتيال فاشلة، أي نقصاناً بنسبة ٦,٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، سُجلت ١٠٩ حالات اختطاف في جميع أنحاء البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ١٥ عملية اختطاف جماعية. وانخفض عدد الهجمات الانتحارية من ٢٦ هجوماً إلى ١٧ هجوماً مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٥. واستمرت الهجمات الكبيرة في كابل، بما في ذلك هجوم ٢٣ تموز/يوليه ضد المحتجين الهزارا الذي أعلنته الدولة الإسلامية في العراق والشام (ولاية خراسان) مسؤوليتها عنها. ولقد أدانت حركة طالبان هذا الهجوم. وفي ١ آب/أغسطس، أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها

عن هجوم مُركَّب ضد مجمع دولي لإسكان متعاقدين أجنب. وقتل في الهجوم المعتدون الثلاثة وضابط شرطة.

١٩ - وفي اجتماع القمة الذي عقدته منظمة حلف شمال الأطلسي في وارسو، بولندا، في ٨ و ٩ تموز/يوليه، أبرم أعضاء المنظمة والمساهمون في بعثة الدعم الوطني اتفاقا بشأن استمرار وجود البعثة في أفغانستان بعد عام ٢٠١٦ في إطار هيكلها الحالي. وفي مؤتمر القمة، تعهد الرئيس والرئيس التنفيذي بأن الحكومة ستتحمّل المسؤولية المالية عن قواتها الأمنية بحلول عام ٢٠٢٤، وستواصل تنفيذ خططها الإصلاحية، بما في ذلك مكافحة الفساد وحماية المدنيين. وأكد أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي، وكذلك اليابان وجمهورية كوريا، التزامهم بمواصلة المساهمات المالية المقدمة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية حتى نهاية عام ٢٠٢٠. ورحب القادة السياسيون الأفغان بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. وفي ٦ تموز/يوليه، أعلن رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما، عن قراره الاحتفاظ بـ ٤٠٠ ٨ جندي من قوات الولايات المتحدة في البلد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وحل هذا القرار محل خطة سابقة تقضي بخفض هذا القوام إلى ٥ ٥٠٠ جندي بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وفي حزيران/يونيه، أذن الرئيس أوباما بقواعد اشتباك منقحة تسمح لقوات الولايات المتحدة بتقديم المزيد من الدعم المباشر إلى قوات الأمن الأفغانية وتوسيع استخدام الضربات الجوية، بما في ذلك ضد حركة طالبان.

٢٠ - وأحرزت قوات الأمن الأفغانية بعض التقدم في مواصلة تعزيز قدراتها الجوية، واتسمت عملياتها في قندز بمرونة تكتيكية أكبر، على الرغم من أن أوجه قصور كبيرة لا تزال قائمة في مجالات السيطرة والتحكم والقيادة واللوجستيات. وأشارت التقارير إلى زيادة الإصابات في صفوف أفراد قوات الأمن منذ حزيران/يونيه، ولا سيما الذين لقوا مصرعهم في القتال. ولا تزال تثار الأسئلة بشأن الاستدامة بالنظر إلى ارتفاع معدلات الاستنزاف. ولا يزال التجنيد جارٍ وفق الهدف المقرر، ولكن يظل معدل إعادة تجنيد الجنود والاحتفاظ بهم منخفضا، ولذلك ينبغي زيادته للتعويض عن الخسائر الناشئة عن الإصابات وبسبب الفرار من الخدمة. وفي تموز/يوليه، بلغت أعداد قوات الجيش الوطني الأفغاني والشرطة الوطنية الأفغانية نسبة ٨٦,٦ في المائة و ٩٤ في المائة، على التوالي، من المستويات المتوقعة. وعلى الرغم من الجهود الجارية لتعزيز القدرات التشغيلية لقوات الأمن الأفغانية، فإنها لا تزال تعتمد على التعزيزات من القوات الخاصة والقوات العسكرية الدولية.

٢١ - وبالإضافة إلى النزاع الدائر بين قوات الأمن الأفغانية وحركة طالبان، استمر العنف مع غيرها من الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة على الأراضي الأفغانية، بما في ذلك

تنظيم الدولة الإسلامية (ولاية كندوز). ومنذ صدور تقرير الأخير، نفذت قوات الأمن الأفغانية المزيد من العمليات البرية والجوية، ضد تنظيم الدولة الإسلامية (ولاية كندوز) في ولاية ننكرهار، مدعومة بالأصول العسكرية الدولية. وتفيد التقارير بأن هذه العمليات أدت إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (ولاية كندوز)، بما في ذلك وفاة زعيمها، حافظ سعيد خان، في ٢٦ تموز/يوليه، وزيادة تقليص وجود الفريق في الولاية. وأشارت التقارير إلى أن بعض مقاتلي تنظيم الدولة (ولاية كندوز) توجهوا إلى ولاية كونار.

٢٢ - وعلى الرغم من توطيد قيادة هيئة الله أخوندزاده لحركة طالبان، استؤنفت الاشتباكات المسلحة في مقاطعة شينداد من ولاية هيرات في أوائل تموز/يوليه بين اثنين من القادة المحليين المنتسبين ل أخوندزاده والملا رسول، مما أسفر عن مقتل عدد من أفراد حركة طالبان حسبما أفادت التقارير، واستمرت الاشتباكات طيلة بداية آب/أغسطس.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما مجموعه ١٤ حادثاً استهدف الأمم المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر. وشملت هذه الحوادث ست حالات تخويف وسبع حوادث إجرامية أثرت بشكل رئيسي على الموظفين الوطنيين الأفغانيين.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٤ - منذ تقريرى السابق، لا تزال الآفاق المحدودة لمبادرات السلام مع حركة طالبان وحالة اللاجئين الأفغان في باكستان والتوترات الحدودية تؤثر على العلاقات بين أفغانستان وباكستان. ولا تزال السلطات الباكستانية ملتزمة بتنفيذ إجراءاتها في نقطة عبور طورخام، وسمحت اعتباراً من ١ حزيران/يونيه، بعبور الأفغان الذين يحملون تأشيرات دون غيرهم. وفي الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه، تبادلت القوات الحدودية إطلاق النار في طورخام بعدما شرعت باكستان في بناء بوابة في مكان يعتبره كلا البلدين جزءاً من أراضيه. وفي المجموع، قُتل أربعة من أفراد قوات الحدود، وأصيب ٤٠ فرداً بجروح، وتم إغلاق نقطة العبور. وبعد مبادلات دبلوماسية، أعلن البلدان عن وقف إطلاق النار في ١٥ حزيران/يونيه، واتفقا في ٢٤ حزيران/يونيه على إنشاء آلية تنسيق رفيعة المستوى لمنع المصادمات العابرة للحدود، وذلك في اجتماع عُقد في مدينة كابل في ٢٦ تموز/يوليه. وعندما استكملت باكستان أعمال التشييد في نقطة عبور طورخام في ١ آب/أغسطس، أدانت حكومة أفغانستان تلك الأعمال. وازدادت التوترات مرة أخرى في ١٩ آب/أغسطس، عندما أغلقت السلطات الباكستانية نقطة عبور شامان في ولاية قندهار بدعوى أن القوات الحدودية الأفغانية قد فشلت في منع هجمات المحتجين الأفغان على البوابة. وفي الوقت

نفسه، مارس رموز المعارضة السياسية والمحتجون ضغوطا متزايدة على حكومة أفغانستان بشأن سياستها تجاه باكستان.

٢٥ - واستمر التعاون الإقليمي بشأن الهياكل الأساسية ومشاريع الاتصال الإلكتروني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٤ حزيران/يونيه، دشّن الرئيس غني ورئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي، سد سلمى الذي تموله الهند، والتزما بتحويل مدينة هيرات إلى مركز نقل إقليمي. وأدى وزير خارجية تركمانستان، رشيد ميريدوف، زيارات إلى أفغانستان لمناقشة مشروع سكك حديد هيرات - تورغوندي المقرر تنفيذه، وللإعلان عن تمويل سكك حديد أكينا - آندخوي. وفي ٢ و ٣ تموز/يوليه، زار رئيس أفغانستان المملكة العربية السعودية، واجتمع مع الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ونائب ولي العهد ووزير الدفاع، محمد بن سلمان آل سعود.

٢٦ - وعززت أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية تعاونهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك على إثر الاتفاق الثلاثي الذي أبرمته مع الهند في ٢٣ أيار/مايو بشأن ميناء شاهر الإيراني. واستضافت جمهورية إيران الإسلامية اجتماعا لحفظي المقاطعات الحدودية التابعة لأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية في مشهد يومي ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه لمناقشة قضايا الأمن والفرص التجارية الجديدة التي تشمل نشاط الميناء. وقام نائب وزير الشؤون الخارجية، حكمت كرزاي، بزيارة طهران في ٣ آب/أغسطس لإجراء مناقشات بشأن التجارة والهياكل الأساسية، ووجود المواطنين الأفغان في جمهورية إيران الإسلامية. وزار مستشار الأمن الوطني حنيف عطمار إيران في ٦ و ٧ آب/أغسطس لمناقشة أمن الحدود ومكافحة التطرف العنيف. وبعد مرور فترة أربع سنوات، عقدت اللجنة الاقتصادية الخامسة المشتركة بين أفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية اجتماعها في ١٠ آب/أغسطس في طهران.

٢٧ - وطُرحت مسألة التعاون الأمني والاقتصادي في المناقشات بين أفغانستان وبلدان آسيا الوسطى والصين والاتحاد الروسي. وفي مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون المنعقدة في طشقند، في ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه، أكد رؤساء الدول على أهمية السلام والاستقرار في أفغانستان بالنسبة للمنطقة. ودعا الرئيس غني بلدان المنطقة إلى الانضمام إلى أفغانستان في مجال مكافحة الإرهاب والاتفاق على آليات للتعاون الإقليمي. وزار مستشار الأمن الوطني الاتحاد الروسي في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه لمناقشة التعاون في مكافحة خطر الإرهاب والمساعدة الأمنية. وزار أيضا طاجيكستان وقيرغيزستان في ١٠ و ١٢ آب/أغسطس لمناقشة المسائل الأمنية.

٢٨ - وبادرت الصين بإنشاء آلية للتعاون والتنسيق الرباعي بشأن مكافحة الإرهاب تشمل أفغانستان وباكستان وطاجيكستان. وفي الجلسة الافتتاحية التي استضافتها الصين في ٣ آب/أغسطس، اتفق البلدان على زيادة التنسيق وتبادل المعلومات، بما في ذلك بشأن إدارة الحدود.

ثالثا - حقوق الإنسان

٢٩ - في ٢٥ تموز/يوليه، أصدرت البعثة تقريرها نصف السنوي عن حماية المدنيين في النزاع المسلح الدائر في أفغانستان، وهو يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ حزيران/يونيه. ووثقت البعثة ١٦٦ ٥ إصابة في صفوف المدنيين (١ ٦٠١ قتيلا و ٣ ٥٦٥ جريحا)، أي بزيادة بنسبة ٤ في المائة مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٥. ويمثل هذا الرقم أكبر عدد من الإصابات في صفوف المدنيين التي سجلتها البعثة في تقرير منتصف السنة منذ عام ٢٠٠٩. وتشمل أرقام الاصابات ٥٠٧ إصابات في صفوف النساء (١٣٠ قتيلة و ٣٧٧ جريحا)، أي بانخفاض بنسبة ١١ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥. وازدادت الإصابات في صفوف الأطفال زيادة كبيرة بنسبة ١٨ في المائة لتصل إلى ١ ٥٠٩ إصابات (٣٨٨ قتيلا و ١ ١٢١ جريحا)، أسفرت عنها أساسا الاشتباكات البرية والذخائر غير المنفجرة. وعزت البعثة ٦٠ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر مناوئة للحكومة، و ٢٣ في المائة إلى القوات الموالية للحكومة (منها ٢٠ في المائة تعزى إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، و ٢ في المائة إلى جماعات مسلحة موالية للحكومة و ١ في المائة إلى القوات العسكرية الدولية) و ١٣ في المائة إلى تبادل إطلاق النار بين العناصر المناوئة للحكومة والقوات الموالية للحكومة ولا يمكن عزوها إلى طرف واحد. وتعزى نسبة أربعة في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى متفجرات من مخلفات الحرب. وما زالت الاشتباكات البرية تشكل السبب الرئيسي لوقوع إصابات في صفوف المدنيين، حيث بلغ عددها ٩٧٢ ١ إصابة (٤٥٩ قتيلا و ١ ٤٢٣ جريحا)، تليها الهجمات المركبة والانتحارية، والعبوات الناسفة يدوية الصنع. واستجابة للتقرير، أصدر مكتب الرئيس بيانا يؤكد فيه التزامه بحماية المدنيين، وذكر أن الحكومة قد وضعت اللمسات الأخيرة على سياستها الوطنية بشأن تخفيف الحسائر في صفوف المدنيين، والتي ستدخل حيز النفاذ قريبا.

٣٠ - واستمرت الهجمات الواسعة النطاق التي تنفذها حركة طالبان والعناصر المناوئة للحكومة في المناطق المأهولة بالمدنيين وكذلك الهجمات التي تستهدف المدنيين. وفي

٢٠ حزيران/يونيه، أعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن هجوم انتحاري استهدف مركبة تقلّ متعاقدين من شركات أمن خاصة في مدينة كابل وأسفر عن مقتل ١٥ مدنياً وإصابة ٧ آخرين. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، وقع هجوم انتحاري ضد قافلة من طلاب الشرطة الوطنية الأفغانية في مدينة كابل تسبّب في مقتل ٣٤ مدنياً وإصابة ٧٩ آخرين. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم.

٣١ - وفي الفترة بين ١ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيران/يونيه، وثّقت فرقة العمل المعنية بالرصد والإبلاغ ٣٩٩ حادثاً وتحققت منها، وقد أدّت هذه الحوادث إلى مقتل ٢١٣ طفلاً (١٥٠ فتى و ٦٠ فتاة وثلاثة لم يُحدد جنسهم) وإصابة ٦٠٠ آخرين (٣٩٥ فتى و ٢٠٣ فتيات واثنان لم يُحدد جنسهما). وكانت الاشتباكات البرية هي السبب الرئيسي للإصابات في صفوف الأطفال فأُسفرت عن ٤٣٦ إصابة (٥٤ في المائة من مجمل الإصابات) تليها الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي نجم عنها ١٢٣ إصابة في صفوف الأطفال (١٥ في المائة من مجمل الإصابات). وكانت المتفجرات من مخلفات الحرب ثالث أكثر الأسباب شيوعاً للإصابات بين الأطفال إذ أسفرت عن ٩٥ إصابة (١٢ في المائة من مجمل الإصابات في صفوف الأطفال). ونجم عن الهجمات الجوية ٥١ إصابة في صفوف الأطفال (٦ في المائة من مجمل الإصابات)، منها ٤٢ إصابة تُسببت إلى الجيش الوطني الأفغاني و ٩ إصابات إلى القوات العسكرية الدولية. ونسبت فرقة العمل الإصابات المتبقية في صفوف الأطفال التي بلغ عددها ١٠٨ إصابات إلى عدد من الأساليب، منها أعمال القتل المستهدف والهجمات الانتحارية والهجمات المعقدة.

٣٢ - ونسبت فرقة العمل أكبر عدد من الإصابات في صفوف الأطفال (٣٩ في المائة)، بما في ذلك ٢١٢ إصابة منسوبة إلى حركة طالبان، إلى العناصر المناوئة للحكومة، تليها القوات الموالية للحكومة (٣٦ في المائة من الإصابات في صفوف الأطفال). وبالإضافة إلى ذلك، تُسببت أربع إصابات في صفوف الأطفال إلى القوات العسكرية الباكستانية بسبب القصف عبر الحدود. ولم يكن من الممكن تحديد مصدر ما تبقى من الإصابات البالغ عددها ٢٠٣ إصابات إلى أي طرف في النزاع. ومن هذه الانتهاكات المتبقية، تحققت الأمم المتحدة من سبعة حوادث استهدفت مرافق تعليمية؛ وثمانية حوادث استهدفت مرافق صحية؛ وحادثة اختطاف فتى واحد؛ وأربعة حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت الأمم المتحدة تقارير أفادت بأن طالبان تستخدم الأطفال على نطاق واسع في الأعمال القتالية في مقاطعة بدخشان. ولهذا السبب، أفيد بأن أسر معيشية يتراوح عددها بين ١٠٠ و ١٢٠ أسرة غادرت المنطقة، وذكر أفراد من هذه الأسر أن من

الأسباب التي دفعتهم للمغادرة خشيتهم أن تجنّد حركة طالبان أطفالهم. وفي الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس، فتحت وزارة الداخلية ستّ وحدات جديدة لحماية الأطفال في مراكز تجنيد عناصر الشرطة في مقاطعات باميان وساريبول وجوجزان وسمانغان وكونار ولغمان، فبلغ بذلك مجموع هذه الوحدات ١٣ وحدة في جميع أنحاء البلد.

٣٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت وزارتا الداخلية والتعليم والمديرية الوطنية للأمن توجيهات لتعزيز حماية الأطفال. وفي ١٨ حزيران/يونيه، أصدرت وزارة الداخلية توجيهات يحظر التغطية الإعلامية للأطفال الموقوفين والموجهة إليهم تمم تتعلق بالأمن الوطني. وفي ٤ حزيران/يونيه و ٤ تموز/يوليه، أرسلت وزارة التعليم توجيهات إلى جميع الوزارات المعنية بالأمن مؤكّدة التزام أفغانستان بإعلان المدارس الآمنة وطلبت من قوات الأمن التوقف عن استخدام المدارس لأغراض عسكرية. وفي ٢ تموز/يوليه، أصدرت المديرية الوطنية للأمن توجيهات يقضي بوقف نقل الأطفال إلى مرافق احتجاز البالغين وتيسير إخراجهم منها، بما في ذلك مرفق الاحتجاز في ولاية باروان قرب مدينة كابول الخاضع لأقصى الإجراءات الأمنية.

٣٤ - وواصلت الحكومة بذل الجهود من أجل معالجة حالات العنف ضد النساء والفتيات. وفي ١١ حزيران/يونيه، أقرت الحكومة الاستراتيجية وخطة العمل المتعلقةين بالقضاء على العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. وفي ٢٦ تموز/يوليه، اعتدى مجهولون على رئيسة إدارة شؤون المرأة في مدينة غزني.

٣٥ - وفي ١٧ تموز/يوليه، نشرت اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان تقريرها السنوي بشأن زواج الأطفال الذي يوثق ٢٣٥ حالة زواج فتيات بين آذار/مارس ٢٠١٥ وآذار/مارس ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٤ في المائة عن السنة السابقة. واقترح التقرير مجموعة من الإجراءات التصحيحية وفقاً للإطار القانوني القائم لحماية الفتيات.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عمليتي إعدام امرأتين أتهمتا بارتكاب "جرائم أخلاقية" نفذتهما عناصر منوئة للحكومة في ولايتي سمانغان وسربل في شمال أفغانستان في ١٦ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس، على التوالي. وفي مقاطعة تخار في حزيران/يونيه، دُرّت محاولات قامت بها عناصر منوئة للحكومة لرحم إحدى النساء، وذلك بعد تدخّل الشيوخ. ومنذ بداية عام ٢٠١٦، وثقت بعثة الأمم المتحدة سبع حالات إنزال العقوبة في إطار العدالة الموازية أسفرت عن إعدام أربع نساء وإنزال العقوبة البدنية بثلاث نساء على أيدي عناصر منوئة للحكومة.

٣٧ - وواصلت الأمم المتحدة التوعية بحقوق المرأة وتوفير خدمات الدعم المباشر للنساء. وفي الفترة من ٢٠ تموز/يوليه إلى ١٠ آب/أغسطس، نظمت الأمم المتحدة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن حقوق المرأة في مقاطعات بغلان وهيرات وحوست وباكتيكا وزابل حضرها أكثر من ٣٠٠ أفغاني من بينهم ١٨٠ امرأة، إضافةً إلى مناقشات تلفزيونية. وواصلت الأمم المتحدة دعم ١١ مركزاً لحماية النساء و ٥ مراكز أسرية لإرشاد الناجيات من العنف المنزلي في ١٣ مقاطعة. وزارت وكيالة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فومزيلي ملامبو - نغوكا، مدينة كابل في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تموز/يوليه، واجتمعت مع الرئيس والرئيس التنفيذي.

٣٨ - وفي ١٥ حزيران/يونيه، أكد مجلس الشيوخ في الجمعية الوطنية رفض مجلس النواب السابق للمرسوم الرئاسي المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ بشأن الاحتجاز الوقائي، معللاً ذلك بالحقوق في الإجراءات القانونية الواجبة والحقوق في الحرية للذين يكفلهما الدستور. وأقرّ أجزاء أخرى من المرسوم الرئاسي، منها أحكام تمديد فترات الاحتجاز السابق للمحاكمة للأفراد الموقوفين في جرائم متعلقة بالأمن.

٣٩ - ورداً على طلب من وزارة العدل، استكملت البعثة تقييم مراكز إعادة تأهيل الأحداث في جميع أنحاء البلد استناداً إلى قواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المحردين من حريتهم (قواعد هافانا). ورغم التقدم الذي أحرز في العقد الماضي، جرت الإشارة في التقرير إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من التحسينات، مثل زيادة عدد المراكز الحكومية لإعادة تأهيل الأحداث.

رابعاً - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٤٠ - ظلت أفغانستان تواجه تحديات ناجمة عن أمور منها المرحلة الانتقالية في عام ٢٠١٤ والنمو الاقتصادي البطيء. وفي مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المذكور آنفاً المعقود في تموز/يوليه، وجددت الجهات المانحة التزاماتها المتعلقة بقطاع الأمن، إلا أن التحليلات التي أجراها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أكدت باستمرار منذ عام ٢٠١٢ أن النفقات الأمنية في أفغانستان ستسبب غير مستدامة مع مرور الزمن في غياب ارتفاع الإيرادات المتأتية من النمو الاقتصادي وتوحيد النفقات، لا سيما في قطاع الأمن.

٤١ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، وافق المجلس التنفيذي التابع لصندوق النقد الدولي على ترتيب متعلق بتسهيل ائتماني ممدد لفترة ثلاث سنوات بقيمة ٤٥ مليون دولار. ويهدف البرنامج الاقتصادي في إطار هذا التسهيل الائتماني إلى المساعدة على تحفيز دعم إضافي من الجهات

المانحة ودعم السياسات الوطنية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. وبعد أن صدّق البرلمان على معاهدة الانضمام في ٢٢ حزيران/يونيه حصلت أفغانستان في ٣٠ تموز/يوليه على العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية.

٤٢ - وواصلت الحكومة التحضير لمؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، وأصدرت مشروعاً ثان للإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان في ٣٠ تموز/يوليه موجهاً للشركاء في التنمية ليدلوا بتعليقاتهم عليه. وركزت تعليقاتهم على مسائل شملت توقعات الاقتصاد الكلي والأولويات القطاعية وأهمية معالجة تشرد السكان في خطط التنمية الحكومية. وقد التزمت الحكومة بتقديم مشروع كامل للإطار في اجتماع استثنائي للمجلس المشترك للتنسيق والرصد في ٤ أيلول/سبتمبر.

٤٣ - وفي آب/أغسطس، بدأت الحكومة بتقديم عرض أولي لخطط التنمية القطاعية إلى ممثلي الجهات المانحة تمهيداً لعقد مؤتمر بروكسل، شملت خطة نموذج ميثاق المواطنين لتقديم الخدمات، والخطة الزراعية، وخطة التنمية الحضرية، وخطة تمكين المرأة اقتصادياً، وخطة الهياكل الأساسية. وبدأت المناقشات أيضاً بشأن اقتراحات الحكومة المتعلقة بتجديد المنجزات المتوخاة في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، مع كل من الحكومة والشركاء في التنمية بهدف كفالة أن تكون المنجزات المتوخاة مرتبطة ارتباطاً واضحاً بالإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان. وفي ٣١ تموز/يوليه، أطلقت شبكات المجتمع المدني سلسلة من المشاورات الوطنية ودون الوطنية لتحديد الشواغل والاستفادة منها في إعداد ورقة موقف لمؤتمر بروكسل.

٤٤ - وضاعفت الحكومة جهودها من أجل تنفيذ خطتها المتعلقة بمكافحة الفساد. وفي ٣٠ حزيران/يونيه، أصدرت الحكومة مرسوماً رئاسياً لإنشاء محكمة متخصصة تنظر في قضايا الفساد، هي مركز العدالة لمكافحة الفساد. وفي ٢٨ تموز/يوليه، ترأس الرئيس غني الاجتماع الأول للمجلس الأعلى المعني بسيادة القانون ومكافحة الفساد. وفي ذلك الاجتماع، أقر المجلس الأعلى توصيات المحكمة العليا بشأن الاختصاصات الوطنية لمركز العدالة لمكافحة الفساد التي ستشمل قضايا الفساد الكبرى التي ترتكب في جميع المقاطعات بمشاركة كبار المسؤولين أو التي تنطوي على خسائر مالية كبيرة لا يقل عن خمسة ملايين أفغاني (نحو ٧٣ ٠٠٠ دولار).

٤٥ - وتحديث تقارير عن مستجدات في عملية الإصلاح الزراعي. ففي ١٢ تموز/يوليه، أعلن الرئيس التنفيذي لهيئة الأراضي في أفغانستان أنه جرى تبسيط عملية الموافقة على استئجار المستثمرين من القطاع الخاص لأراضٍ مملوكة للدولة من ٥٢ إجراء إدارياً إلى

٩ إجراءات. وبذلك انخفضت المدة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية من عدة أشهر إلى عدة أسابيع وارتفعت إيرادات الإيجار من ١٤٠.٠٠٠ دولار إلى ٣,٤ ملايين دولار. وعُمم تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان "الحقوق المتعلقة بالمياه: تقييم الإطار القانوني لإدارة المياه لأغراض الزراعة في أفغانستان"، الذي يتضمن توصيات بشأن آليات تسوية المنازعات، على وزارة الطاقة والمياه ووزارة الزراعة والري والماشية.

٤٦ - واستمر تنقيح سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، وهي إحدى التزامات الحكومة القصيرة الأجل بموجب إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت المديرية المستقلة للحكم المحلي بتنظيم سلسلة مشاورات في المقاطعات بشأن المشروع المنقح لسياسة الحكم على الصعيد دون الوطني في ٣٠ مقاطعة من أصل ٣٤ مقاطعة. وستعقب ذلك مناقشات مع الوزارات المختصة واجتماع المدني والشركاء الدوليين قبل تقديم المشروع المنقح إلى الرئيس وإلى مجلس الوزراء لإقراره. وواصلت الحكومة أيضاً تنفيذ برنامجها المتعلق بإصلاح الخدمة العامة. وعيّن الرئيس ستة رؤساء بلديات جدداً في آب/أغسطس من خلال عملية تنافسية، ليصل بذلك مجموع رؤساء البلديات المعيّنين من خلال عملية تنافسية هذا العام إلى ٢١ رئيساً من أصل ٣٣ رئيس بلديات في عام ٢٠١٦، أو ١٥٤ في المجموع.

٤٧ - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى رفع المستوى المهني للشرطة الوطنية الأفغانية. وعمل موظفو وزارة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تعزيز الخطة الاستراتيجية للوزارة بدعم دولي شمل دعم بعثة الأمم المتحدة. وفي ٣١ تموز/يوليه، أقر المجلس الدولي لتنسيق شؤون الشرطة الخطوط العريضة لخطة عمل مفصلة تهدف إلى معالجة الثغرات الرئيسية في مجالات قيادة الشرطة وتدريبها، والقيادة والتحكم، ورصد عملية تنفيذ البرامج وتقييمها. وواصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني للتشجيع على إصلاح القطاع الأمني مع مراعاة الاعتبارات الجنسانية. وفي أيار/مايو وحزيران/يونيه، اجتمعت بعثة الأمم المتحدة مع ٣١٤ عضوة في الشرطة الوطنية الأفغانية يمثلن نحو ١٠ في المائة من قوات الشرطة النسائية، واجتمعت أيضاً مع مسؤولي الشرطة الوطنية الأفغانية في ١٩ ولاية من أصل ٣٤ ولاية، لتقييم التقدم المحرز. وحُدّدت الثغرات في مجال حماية ضابطات الشرطة، ولا سيما في ما يتعلق بالتحرش في مكان العمل، وتنفيذ السياسات الجنسانية على مستوى المناطق. وفي ١١ تموز/يوليه، أنشأت وزارة الداخلية آلية لتقديم الشكاوى من أجل منع التحرش الجنسي بالشرطيات والتصدي له. ولزيادة عدد الشرطيات، وفرت الوزارة تدريباً في تركيا لـ ٩١ عضوة في الشرطة الوطنية الأفغانية.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٤٨ - ظلت الحالة الإنسانية مثيرة للقلق حيث وقع عدد كبير من حالات التشرد الداخلي الجديدة الناجمة عن النزاع والتي تفاقمت بسبب التحديات المستمرة التي تعرقل وصول المساعدة. وازدادت المجتمعات الريفية ضعفا بسبب التشرد المتواصل، واستمرار الارتفاع في مستويات سوء التغذية والافتقار إلى الرعاية الصحية.

٤٩ - وحتى ١٤ آب/أغسطس، سجلت الأمم المتحدة حالات تشرد داخلي جديدة شملت ٢١١ ٢٤٦ شخصا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في ٢٩ ولاية من الولايات الـ ٣٤، أي بانخفاض ٦,٦ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وتشرد لأول مرة ما لا يقل عن ٤٨ ٠٦٨ شخصا منذ بداية حزيران/يونيه. وقد أُبلغ عن أكثر من نصف حالات التشرد الجديدة في ثلاث ولايات هي بدخشان وهلمند ونخار. وفي ولاية نكهرار، تشرد ٣ ٣٠٦ أشخاص في الشهرين الأخيرين نتيجة لتصاعد العمليات الجوية التي تشنها القوات الحكومية والدولية على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. وفي ولاية هلمند، تسببت الاشتباكات المتصاعدة حول عاصمة الولاية، لشكر كاه، في تشريد أكثر من ١٥ ٠٠٠ شخص حتى الآن. وقدمت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للسكان المشردين مساعدات إنسانية، شملت مبالغ نقدية وأغذية ومواد غير غذائية. ولا تزال معوقات الوصول وصعوبة تحديد أعداد المشردين بدقة تعرقل الاستجابة الإنسانية.

٥٠ - ولا يزال السكان المشردون في حالة ضعف شديد، ولا سيما المجتمعات المحلية التي ظلت مشردة لفترات طويلة أو التي تكرر تشريدها. وتتفاقم الشواغل المتعلقة بالصحة وسوء التغذية بسبب انعدام الأمن الغذائي وإمكانية الوصول المحدودة إلى الخدمات الأساسية، ولا سيما خدمات الرعاية الصحية والمياه والنظافة الصحية الكافية. وكشفت التقييمات التي أجريت مؤخرا للجماعات السكانية المشردة في مختلف أنحاء أفغانستان أن سوء التغذية الحاد في أوساط الأطفال دون سن الخامسة وصل إلى مستويات الطوارئ. وقد كانت بالفعل بعض الولايات التي أُبلغت عن أعلى مستويات التشرد، ومنها هلمند وأوروزغان، تواجه صعوبات في تلبية الاحتياجات الحالية لـ ١٧٠ ٠٠٠ طفل تبين أنهم يحتاجون إلى علاج من سوء التغذية بسبب نقص التغطية بالخدمات.

٥١ - وزاد عدد اللاجئين العائدين من خلال برنامج الأمم المتحدة للعودة الطوعية زيادةً كبيرةً منذ تموز/يوليه، بعد أن ظل منخفضا جدا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه. فحتى ٣٠ حزيران/يونيه، بلغ عدد اللاجئين الذين عادوا إلى بلدهم ٧ ٨٠٤ لاجئين، منهم ٦ ٨٧٥ عادوا من باكستان و ٨٥٢ عادوا من جمهورية إيران الإسلامية.

وارتفعت أعداد العائدين، وبخاصة العائدون من باكستان بنسبة ٤٥٠ في المائة في الأسابيع الستة الأولى منذ ١ تموز/يوليه، وبحلول ١٥ آب/أغسطس، وصل مجموع الأفغان الذين عادوا من باكستان في إطار برنامج العودة الطوعية منذ عام ٢٠٠٢ إلى ٤٧٢ ٤٢ عائداً، بينما عاد من جمهورية إيران الإسلامية ٥٦٠ ١ أفغانياً من إيران و ١٠٠ أفغانياً من بلدان أخرى. وتعزى هذه الزيادة إلى تعزيز الدعم الذي توفره الأمم المتحدة لعملية إعادة الإدماج، بما في ذلك زيادة منحة الإعادة إلى الوطن من ١٥٠ دولاراً للفرد إلى ٣٥٠ دولاراً، إلى جانب عدم اليقين فيما يتعلق بوضع اللاجئين الأفغان في باكستان بعد نهاية عام ٢٠١٦ وتدنّي مستوى قبول المجتمعات المستضيفة والسلطات المحلية لهم.

٥٢ - وزادت أيضاً حالات ترحيل وعودة الأفغان غير الحاملين لوثائق من باكستان زيادة كبيرة منذ ١ تموز/يوليه مقارنةً بالأشهر الستة الأولى من السنة، بينما لم تتغير أعداد العائدين من جمهورية إيران الإسلامية. وتأتي هذه الزيادة بعد أن شهدت الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣٠ حزيران/يونيه انخفاضاً في حالات ترحيل وعودة الأفغان الذين لا يحملون وثائق من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. ومن بين الأفغان الذين لا يحملون وثائق البالغ عددهم ٢٥٣ ٠٤١، عاد ١٣٨ ٧٦٨ شخصاً من تلقاء أنفسهم (١٢٣ ١١٦ عادوا من جمهورية إيران الإسلامية و ٢٢ ٦٤٥ عادوا من باكستان) ورُحِّل ٢٧٣ ١١٤ شخصاً (٦٤٩ ٩٩ من جمهورية إيران الإسلامية و ٦٢٤ ١٤ من باكستان). وبلغت هذه الأعداد أقصاها منذ تموز/يوليه، حيث بلغ مجموع الأفغان الذي عادوا أو رُحِّلوا من باكستان ١٣٥ ٢٩ شخصاً في تموز/يوليه و ٣٥ ٠٠٠ شخص في الأسبوعين الأولين من آب/أغسطس. وذكر العائدون أن الأسباب الرئيسية التي دفعتهم لمغادرة باكستان هي تشديد إجراءات الشرطة وعدم اليقين بشأن وضعهم، بما في ذلك خوفهم من الإجلاء.

٥٣ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، مددت حكومة باكستان صلاحية بطاقات إثبات تسجيل اللاجئين الأفغان حتى نهاية عام ٢٠١٦، قبل موعد انتهائها بيوم واحد. وفي اجتماع اللجنة الثلاثية الذي عُقد في إسلام آباد في ١٩ تموز/يوليه، مددت حكومتا أفغانستان وباكستان والأمم المتحدة الاتفاق الثلاثي الذي ينظم إعادة المواطنين الأفغان الموجودين في باكستان. وأعدت الأطراف الثلاثة التأكيد على التزامها بإيجاد حلول مستدامة للاجئين الأفغان المقيمين في باكستان ودعمهم من أجل العودة الطوعية في ظروف آمنة وكريمة.

٥٤ - واستمرت هجرة الأفغان إلى أوروبا بوتيرة أبطأ مقارنةً بعام ٢٠١٥. فمنذ بداية العام، وصل ٦٩٩ ٤٤ أفغانياً إلى أوروبا عن طريق البحر، وهو ما يمثل ١٧ في المائة من

الوافدين، أي أقل من نسبة ٢١ في المائة المسجلة في حزيران/يونيه. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة ٥٢٧ ٤ أفغانيا عادوا طواعية من أوروبا، ٧٩ في المائة منهم من الرجال، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه مقابل ٧٦٤ شخصا عادوا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وقدم نصف هؤلاء العائدين تقريبا من ألمانيا، مع أن التقارير أفادت بعودة أعداد متزايدة من اليونان وتركيا. ورجع معظم العائدين إلى ولايتي هيرات وبلخ ومدينة كابل. واستمرت أعداد العائدين في الارتفاع خلال الربع الثاني من العام، حيث بلغ عدد العائدين الذين تلقوا المساعدة ٦٣٩ ٢ عائدا مقابل ٤٠٠ ١ عائد خلال الربع الأول.

٥٥ - وتعطلت جهود القضاء على شلل الأطفال، الذي لا يزال متوطنا في أفغانستان، بسبب تحديات متجددة تتعلق بالوصول والحالة الأمنية. واكتُشفت حالة شلل جديدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ولاية كونار، وبذلك وصل إجمالي عدد الإصابات الجديدة بشلل الأطفال في أفغانستان في عام ٢٠١٦ إلى ست إصابات. وارتفع عدد الأطفال الذين لم يتسن تطعيمهم إلى ٣٢٠ ٠٠٠ طفل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مقابل ٢٠٠ ٠٠٠ طفل خلال الفترة السابقة. ويشمل هذا العدد حوالي ١٥٧ ٨٥٧ طفلا في ولاية قندوز، التي كانت يجري فيها القتال، و ٧٦ ٢٨٤ طفلا في ولاية نكراهار، التي قامت فيها العناصر المناهضة للحكومة بمنع وصول حملات التطعيم. وظل الرصد جودة حملات التطعيم في ولايات فرح وهلمند وقندهار محدودا بسبب انعدام الأمن، في حين استمرت التهديدات بحظر حملات التطعيم في العديد من الولايات الكبيرة، بما في ذلك قندهار وهلمند.

٥٦ - ولا تزال تُسجل، ضمن أطر الأمم المتحدة للرصد العالمي، حالات تقييد وصول المساعدات الإنسانية، ترتبط في المقام الأول بحالة انعدام الأمن في الأجزاء الشرقية والجنوبية والشمالية من البلد. وفي المجموع، سُجّلت ٤٥ حادثة ضد المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في الفترة ما بين ١ أيار/مايو و ٣١ تموز/يوليه مقابل ٧٥ حادثة في الأشهر الأربعة الأولى من العام. وقُتل خمسة من عمال المعونة وجُرح خمسة آخرون، مقابل خمسة قتلى و ١٠ جرحى خلال الفترة السابقة. وتعكس حالات الاختطاف التي وقعت منذ بداية العام حتى الآن نفس الاتجاهات الذي سادت في عام ٢٠١٥، حيث اختُطف ٩٣ عاملا في مجال تقديم المعونة خلال عام ٢٠١٦. وشهدت الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه انخفاضا حادا في عدد حالات اختطاف العاملين في مجال تقديم المعونة، حيث اختُطف ١٢ شخصا مقابل ٨١ شخصا اختطفوا خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٦.

٥٧ - وتولى الشركاء المنفذون للإجراءات المتعلقة بالألغام، بتنسيق من الأمم المتحدة، تطهير ٣٩ حقل ألغام وساحة قتال واحدة وثلاثة ميادين رماية في الفترة ما بين ١ أيار/مايو و ٣١ تموز/يوليه من عام ٢٠١٥، مما ترتب عليه إعلان خلو ١٢ مجتمعا محليا من الألغام. ويُقدّر أنه لا يزال هناك ٤٠٠٥ حقول الألغام و ٣٣٠ ميدان معركة و ٦٢ ميدان رماية، تؤثر في ١٥٨٩ مجتمعا محليا، إلى جانب التهديد المستمر بسبب الأجهزة المتفجرة المرتجلة المزودة بصفائح ضغط.

٥٨ - وحتى ١٠ آب/أغسطس، بلغ التمويل الإنساني الإجمالي المقدم لأفغانستان ٢٧٧ مليون دولار، خُصص منه مبلغ ١٢٢ مليون دولار للأنشطة المتوخاة في خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان و ١٥٧ مليون دولار للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وحتى ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٦، بلغت نسبة تمويل خطة عام ٢٠١٦ نسبة ٣١ في المائة. وتلقى الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في أفغانستان ٤٤,٢ مليون دولار حتى الآن في عام ٢٠١٦، وركز التمويل على الرعاية الصحية الطارئة، ومساعدة الأسر المشردة، وتقييمات الحالة الإنسانية. وفي ٣٠ تموز/يوليه، أقر فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها فرقة العمل المعنية بالمنظور الجنساني في العمل الإنساني بشأن المعايير الدنيا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتهى الحصاد الصيفي لمحصول الخشخاش، وتشير المؤشرات الأولية إلى زيادة المساحات المزروعة بالخشخاش وإنتاج الأفيون على السواء. وفي ولاية هلمند، تصاعد هجوم طالبان بصورة كبيرة عقب الانتهاء من حصاد محصول الخشخاش. كما ظل الأفيون مصدرا قيما لتمويل المتمردين. وانخفضت الجهود المبذولة لاستئصال الخشخاش في أفغانستان خلال موسم النمو إلى أقل مستوى مبلغ عنه في العقد الماضي، بسبب التحديات الأمنية، ولا سيما في ولاية هلمند. وقُتل ثمانية أفراد من قوات الأمن الأفغانية وجرح سبعة آخرون أثناء عمليات الاستئصال.

٦٠ - وفي الفترة ما بين ٢٤ أيار/مايو شباط/فبراير و ١٧ آب/أغسطس، نفذت سلطات إنفاذ القانون الأفغانية ٣٢٥ عملية مكافحة مخدرات، أسفرت عن ضبط ٣٧٥ كيلوغراما من الهيروين و ٢٦٧ كيلوغراما من المورفين و ١٦٣ ٢ كيلوغراما من الأفيون و ٦,٤١ كيلوغرامات من مادة الميتامفيتامين، و ٤٨٧ كيلوغراما من الحشيش، و ٢٣٤١ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة و ١٦٢٨ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وإضافةً

إلى ذلك، قُبض على ٤٠٣ من المشتبه فيهم وضُبطت ٦٣ مركبة و ٥٣ قطعة سلاح و ٥٦ هاتفًا محمولًا. وقُتل أثناء هذه العمليات أحد أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وجرح آخر.

٦١ - وفي الفترة ما من ١٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه، التقى موظفو انفاذ القانون من أفغانستان وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، والمركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في طشقند لكي يشاركوا في الدورة التاسعة للفريق العامل الإقليمي للاستخبارات المعني بالسلائف لاستعراض التطورات الأخيرة بشأن الاتجار بالسلائف وتحديد الخطوات المقبلة. وأكد المشاركون ضرورة تعزيز تبادل المعلومات من خلال الهيئات الإقليمية، بما في ذلك مركز التنسيق. وناقش المشاركون أيضا توسيع العضوية لتضم هيئات إقليمية أخرى، منها منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون. واتفقوا أيضا على تعزيز التدابير الرامية إلى اكتشاف واعتراض شحنات المواد الكيميائية التي يتم تهريبها إلى الإقليم لاستخدامها في تصنيع الهيروين بصورة غير مشروعة.

سابعاً - دعم البعثة

٦٢ - وانتهت البعثة من تشييد أماكن عمل جديدة في مدينة قندوز، شملت مرافق سكنية، وتعمل على ضمان الامتثال لمعايير العمل الأمنية الدنيا. وبدأ نقل الموظفين الدوليين إلى مدينة قندوز في ٨ آب/أغسطس. وفي الفترة ما بين ١ حزيران/يونيه و ٣١ تموز/يوليه، أوفدت بعثة الأمم المتحدة ١٨٠ بعثة اتصال عن طريق البر و ١٤٠ بعثة عن طريق الجو، فضلا عن استقبال ٣٥٠ بعثة اتصال من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المناطق بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامناً - ملاحظات

٦٣ - في الأشهر الأخيرة، ركزت الحكومة على التصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية، بما شمل اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، وعلى الأعمال التحضيرية لمؤتمر بروكسل الحاسم المقبل. بيد أن الانقسامات السياسية في الأسابيع الأخيرة قوضت وحدة الحكومة. ومن الأساسي وجود قيادة موحدة وقوية للتصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والإنمائية المعقدة التي تواجه البلد. وأدعو قادة البلد إلى التحلي بروح التعاون والتوصل إلى اتفاق حقيقي بشأن سبل المضي قدماً، لما فيه مصلحة شعب أفغانستان.

٦٤ - وقد أعرب علنا عدد من الشخصيات الأفغانية البارزة عن القلق إزاء المسار الذي تتبعه الحكومة حالياً. وأشجع هؤلاء على الانخراط في هذا الصدد بشكل أكثر إيجابية من أجل تعزيز ودعم قدرة الحكومة على تنفيذ إصلاحات فعالة. وأدعو جميع القادة إلى تجاوز خلافاتهم السياسية والعمل لما فيه مصلحة البلد.

٦٥ - ويكتسي هذا النهج البناء أهمية قصوى في مواجهة نزاع ما فتئ يشتد. فالحالة الأمنية في أفغانستان لا تزال معقدة، مع استمرار ارتفاع مستويات المواجهات المسلحة والهجمات الانتحارية، بما في ذلك هجوم ٢٣ تموز/يوليه الذي تعرضت له مظاهرة للهزارة وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية ولاية خراسان مسؤوليته عنه، وهو الأشد فتكاً من بين جميع الحوادث التي سجلتها الأمم المتحدة في أفغانستان منذ عام ٢٠٠١. وينجم عن تزايد معدلات الوفيات والإصابات في صفوف المدنيين، إلى جانب التشريد المتواصل، استمرار تقويض حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، نساء ورجالاً وأطفالاً، ولا سيما الحق في الحياة والسلامة البدنية، وإمكانية الحصول على التعليم، وحرية التنقل. وأحث مرة أخرى جميع الأطراف على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من أثر النزاع على السكان. ويجب أن تحترم حركة طالبان القانون الدولي الإنساني. وبعد إعلان الحكومة عن سياستها الوطنية لتخفيف الخسائر في صفوف المدنيين وخطة العمل المقترن بها، سيكون من المهم أن تنتقل إلى مرحلة تنفيذ الخطة.

٦٦ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في وضع إطار معياري، فقد استمر انعدام الأمن والتمييز المتجذر في عرقلة تمتع الأشخاص، لا سيما النساء، تمتعاً كاملاً بحقوقهم، وهو ما يؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة وتقييد دورها في الحياة العامة. ويبيّن الهجوم الذي استهدف رئيسة إدارة شؤون المرأة في مدينة غزني في ٢٦ تموز/يوليه، على يد أشخاص مجهولي الهوية، حجم التهديدات الكبيرة التي تواجه النساء البارزات المنخرطات في الحياة العامة.

٦٧ - وقد أُقرّ بنطاق النزاع وشدته وبال الحاجة إلى توفير عناصر تمكين أساسية إلى قوات الأمن الأفغانية في قرارات مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المذكور أعلاه القاضية بتمديد وجود بعثة الدعم الوطني وتمويل قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. وبعد استكمال التعيينات في جميع الوزارات المعنية بالأمن تطوراً جديراً بالترحيب. وسيلزم بذل جهود متواصلة لمعالجة مسألة الاستدامة في قطاع الأمن والقضايا الرئيسية المتمثلة في القدرات والروح المعنوية والتماسك الداخلي. وما زلت قلقاً إزاء أي تحرك لاستخدام قوات مسلحة غير نظامية. فانعدام المساءلة والرقابة قد يضر أكثر مما ينفع، وربما يؤدي إلى تقويض شرعية الحكومة وسيادة القانون.

٦٨ - وقبل انعقاد مؤتمر بروكسيل المقبل، خطت الحكومة مجموعة من الخطوات لتعزيز قدرة المؤسسات على مكافحة الفساد، وهو أمر بالغ الأهمية لكسب ثقة الشعب الأفغاني والجهات المانحة. فالاجتماع الأول للمجلس الأعلى المعني بالحوكمة والعدل ومكافحة الفساد وإنشاء مركز العدالة لمناهضة الفساد من الخطوات الأولى المهمة في سبيل تعزيز المساءلة وزيادة ثقة عامة الناس. ويتعلق الأمر هنا بمسألة منهجية معقدة يجب أن تتم وفق الأصول القانونية. وفي مجال الانتخابات، ثمة حاجة إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز في الإصلاحات والأعمال التحضيرية للدورات الانتخابية المقبلة.

٦٩ - وأرحب بالتطور المتمثل في قرار مجلس الأعيان بالجمعية الوطنية القاضي برفض المادة المتعلقة بالحبس الاحتياطي في المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ومن المؤمل أن تعدل الحكومة أيضاً أحكام المرسوم المتعلقة بتمديد فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة لضمان الامتثال للدستور والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

٧٠ - وسيشكل الأمن والاستقرار السياسي شرطاً أساسياً للنمو الاقتصادي، ولا سيما لزيادة الفرص المتاحة في القطاع الزراعي. وسيتوقف النمو الاقتصادي أيضاً على تنفيذ إطار قانوني وتنظيمي يشجع الاستثمار ومشاركة القطاع الخاص، ويسر سبل الحصول على الخدمات الأساسية. والمشاورات الجارية مع المجتمع المدني والخطط الجاري إعدادها بشأن نموذج ميثاق المواطنة قبل انعقاد مؤتمر بروكسيل هي أمور مشجعة تتضمن إقراراً بالدور الحاسم للمجتمعات المحلية في تحقيق النتائج الإنمائية. وستكون المشاركة الفعلية للمرأة الأفغانية في إعداد وتنفيذ خطة عمل بروكسيل أساسية لإعمالها بشكل كامل.

٧١ - وشهد عام ٢٠١٦ أعداداً كبيرة من المشردين نتيجة للتزاع. ولا يزال يساورني القلق إزاء قدرة حكومة أفغانستان على كفالة سلامتهم ورفاههم. وسيتطلب تقييم احتياجاتهم وتلبيتها بالكامل زيادة تيسير سبل الوصول إليهم، كما سيتطلب توفير الأمن والتمويل. وأحث البلدان في المنطقة وخارجها على كفالة عودة اللاجئين الأفغان بشكل طوعي وآمن يحفظ لهم كرامتهم، مع مراعاة السياق الحالي لأفغانستان.

٧٢ - وفي الأجل الطويل، يعد الدعم الذي تقدمه البلدان في المنطقة عاملاً بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي في أفغانستان، ولمعالجة القضايا المتعلقة بالسلام والأمن. كما أن المبادرات المتعددة الجاري تنفيذها في مجال البنية التحتية ستعزز آفاق التجارة والتبادل، وتعكس المصالح المشتركة في تحقيق ازدهار مستقبلنا. وللأطر الإقليمية الرامية إلى كفالة الاستقرار وتعزيز الحوار دور مهم في هذا الصدد. وقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تحديات خاصة في العلاقة بين باكستان وأفغانستان. وأحث قيادة كلا البلدين على العمل

معا للتغلب على الصعوبات وبناء الثقة بينهما من جديد. وأؤيد جهود التواصل في إطار عملية قلب آسيا إسطنبول لإقامة علاقة تعاون في التصدي لخطر الإرهاب عبر الحدود الوطنية، وهو خطر يتطلب درؤه اتباع نهج منسق ذي بعد إقليمي.

٧٣ - ويظل الشرط الأساسي الذي لا غنى عنه هو إحلال السلام. ويؤسفني أن حركة طالبان لم تقبل دعوة الرئيس، في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة شهر رمضان، إلى الانضمام إلى عملية السلام. وتواصل الأمم المتحدة العمل مع جميع الأطراف، وتقف على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللازم. ولتهيئة ظروف مؤاتية للسلام، لا بد من وجود قيادة أفغانية حازمة وموحدة. وأشجع الدول الأعضاء على تيسير تحقيق الاستقرار في أفغانستان، بسبل منها الضغط على حركة طالبان إن أمكن، للمساعدة على تمهيد الطريق أمام إجراء محادثات مباشرة مع الحكومة.

٧٤ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، تاداميشي ياماموتو، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان.